صندوق الاستثمارات العامة
PUBLIC INVESTMENT FUND

صندوق الاستثمارات العامة
إستراتيجية 2026-2030

نسخة عامة

جدول
المحتويات

نظرة عامة على الإستراتيجية 4

مقدمة 6

1.0 مسيرة حافلة بالإنجازات 08

1.1 مسيرة تطور مستمرة 10
1.2 الإشراف المؤسسي والمهام والمواءمة مع رؤية السعودية 2030 12
1.3 تنفيذ المشاريع والاستثمار المؤسسي وتحقيق القيمة على المدى الطويل 16

2.0 إستراتيجية 2026-2030 18

2.1 السياق العالمي والأهداف الإستراتيجية 20
2.2 مرحلة تحقيق القيمة 21
2.3 الهيكلية العامة لمحفظة الصندوق 22
2.4 الأهداف الإستراتيجية 23
2.5 تحقيق القيمة المتكاملة من خلال المنظومات الاقتصادية 23
2.6 الركائز الرئيسية للقرارات الاستثمارية 38
2.7 التركيز على الاستثمار النشط والأداء ورأس المال المنضبط 40
2.8 تطوير آليات التمويل ومشاركة القطاع الخاص 41
2.9 قياس الأداء وتحقيق قيمة مستدامة 42

3.0 أثر مستدام 44

3.1 رؤية طويلة المدى 46
3.2 الحوكمة والمساءلة 46
3.3 الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة 48
3.4 إدارة المخاطر والمرونة والانضباط 52
3.5 التميز المؤسسي والشفافية والاستمرارية 53

ملحق 54

المصطلحات والتعريفات 66

نظرة عامة
على الإستراتيجية

ينطلق صندوق الاستثمارات العامة في مرحلته الجديدة، والتي تمتد بين عامي 2026م إلى 2030م، بهدف واضح يتمثل في الانتقال من مرحلة النمو والتوسع إلى تحقيق القيمة المستدامة. وبعد أن أصبح الصندوق قوة استثمارية عالمية ومحركًا رئيسيًا للتحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة تحت مظلة رؤية 2030، يركز الصندوق الآن على تعزيز التكامل والأداء على المدى الطويل

تستند مرحلة تحقيق القيمة إلى أكثر من عشرة أعوام من النمو المستدام، حيث بلغت قيمة الأصول تحت الإدارة للصندوق أكثر من 3.4 تريليون ريال في 2025، ووصلت مساهمته إلى ما يقارب 11% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة، وبلغت نسبة المحتوى المحلي 57% في عام 2024، حيث كان الجزء الأكبر من الإنفاق نحو الشركات وقوى العمل السعودية والسلع المصنّعة محليًا. وتهدف إستراتيجية 2026-2030 إلى تعزيز هذه الإنجازات، وتحقيق أعلى مستويات الأداء للمحفظة، ودعم الأصول والقطاعات لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص خلال العقد المقبل.

أبرز التغييرات

الانتقال من التوسع والنمو ← **إلى** تعزيز الكفاءة

الانتقال من توظيف رأس المال على نطاق واسع إلى التركيز على الاستثمار النشط وتعزيز التميز التشغيلي والاستدامة المالية.

الانتقال من بناء القطاعات ← **إلى** تكامل المنظومات

التركيز على تحقيق قيمة مستدامة ضمن 6 منظومات اقتصادية متكاملة تفتح مجالات أوسع أمام القطاع الخاص، وتساهم في تعزيز الابتكار، وتنويع الاقتصاد.

الانتقال من قيادة القطاع العام ← **إلى** تمكين القطاع الخاص

هيكلة الاستثمارات وفق نهج إستراتيجي مدروس بما يسهم في تحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتوجيه الأصول الجاهزة نحو مسارات نمو مستدامة تتماشى مع توجهات السوق

الأهداف الإستراتيجية

01 — تنفيذ الاستثمارات والمشاريع التي تحفز وتمكن المنظومات الاقتصادية المحلية.

02 — إدارة الأصول الإستراتيجية بشكل فعال لتعظيم إمكاناتها.

03 — تعظيم العوائد المالية المعدلة حسب المخاطر على المدى الطويل.

04 — تعزيز مصادر تمويل الصندوق لتحقيق استثمارات مستدامة.

05 — تعزيز التكامل وتعظيم القيمة بين المحافظ الاستثمارية لرفع أداءها وتحقيق إمكاناتها.

06 — تعظيم الأثر الاقتصادي وتعزيز سلاسل القيمة لاستثمارات الصندوق من خلال التعاون الفعال مع القطاع الخاص والجهات الحكومية.

07 — تعزيز المنظومة المؤسسية من خلال رفع كفاءة الانفاق التشغيلي، تطوير مرونة التنفيذ وضوابط التحكم، تعزيز التعاون، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المدعومة بالبيانات.

عن الإستراتيجية

تتوزع استثمارات الصندوق ضمن إستراتيجية 2026-2030 على ثلاث محافظ استثمارية، تحقيقا لأهداف الإستراتيجية وسائر مستهدفات الصندوق، وسيتم إدارة كل محفظة لتنفيذ مجموعة محددة من الأهداف وتحقيق القيمة للاقتصاد المحلي. وستعمل المحافظ من خلال منهجية متكاملة تتيح للصندوق الاستمرار في تحقيق جودة العوائد المالية واستدامتها

محفظة الرؤية

تهدف إلى الاستثمار في ست منظومات اقتصادية متكاملة وتحفيز نموها للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتنامية وتعزيز المرحلة المقبلة من التحول الاقتصادي في المملكة

المحفظة الإستراتيجية

تركز على إدارة وتعظيم عوائد الأصول الإستراتيجية، وزيادة الأثر الاقتصادي لشركات الصندوق، ودعم جهود تحولها إلى شركات عالمية رائدة. وسيواصل الصندوق من خلال هذه المحفظة الاستثمار في قطاعات المستقبل الواعدة ذات العوائد المرتفعة التي تراعي المتغيرات الاقتصادية، وتواكب التحولات العالمية لعقود مقبلة

المحفظة المالية

تركز على تعظيم وتنويع العوائد المالية المستدامة من خلال استثمارات الصندوق مع كبرى الشركاء الاستثمارين العالميين لتعزيز مكانته المالية ومواصلة تنمية الثروات الوطنية لصالح الأجيال المقبلة

ست منظومات اقتصادية (ضمن محفظة الرؤية) تمثل المحرك الرئيسي للتنمية الوطنية:

01 — **السياحة والسفر والترفيه**

02 — **التطوير العمراني والتنمية الحضرية**

03 — **الصناعات المتقدمة والابتكار**

04 — **الصناعة والخدمات اللوجستية**

05 — **منظومة البنية التحتية للطاقة النظيفة والمتجددة والمياه**

06 — **نيوم**

رؤية طويلة المدى

على الرغم من تصميم الإستراتيجية للفترة 2026-2030، إلا أنها تستند إلى رؤية مدروسة طويلة المدى تتمثل في تحقيق القيمة. وتضمن أن يلتزم الصندوق بحماية الثروة الوطنية للأجيال القادمة، وتحفيز الجهود لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، ومواصلة الاستثمار عالميًا وترسيخ الركائز الأساسية لمرحلة «تحفيز التنمية الوطنية» بعد عام 2030. ولن تقتصر معايير النجاح على العوائد المالية فقط، بل ستشمل كذلك التنويع الاقتصادي المستدام وبناء القدرات وتحقيق قيمة مستدامة للمملكة.

آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية

- عندما يكون التوسع مدروسًا، يسهم بشكل فاعل في تعظيم القيمة الوطنية على المدى الطويل.
- الاستثمار النشط يحقق قيمة مستدامة من خلال سياسات الحوكمة والإشراف الإستراتيجي.
- الاستثمار طويل المدى يعزز العوائد المعدلة حسب المخاطر عبر مختلف دورات السوق الاقتصادية.
- الخيارات الاستثمارية المدروسة والواثقة تحدد مسار النجاح في المشاريع والقطاعات ذات الأولوية.
- الاستثمارات الوطنية قادرة على تحفيز منظومات اقتصادية أوسع، وتفتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص.
- الشراكات تسهم في تعزيز القدرات وتسريع الأثر من خلال توزيع المخاطر والاستثمارات المشتركة.

التميز المؤسسي

- إطار حوكمة يتوافق مع مبادئ سانتياغو وأفضل الممارسات العالمية.
- نهج متكامل لإدارة المخاطر وثقافة منضبطة لتوزيع رأس المال.
- الاستثمار المتواصل في رأس المال البشري، والتقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي والبيانات)، والمرونة التشغيلية.
- الالتزام بالشفافية والتواصل مع أصحاب المصلحة، مما ينعكس في تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية في مجالات الحوكمة و الاستدامة.

مقدمة

معالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة
ياسر بن عثمان الرميان

ينفرد صندوق الاستثمارات العامة بطبيعة مهمته، فهو يستثمر محلياً ودولياً لتحقيق عوائد طويلة الأمد، كما يُعتبر المحرك للتحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تحقيق هذه المستهدفات هو ما يوجّه كل قرار نتخذه في صندوق الاستثمارات العامة، ويضع معياراً واضحاً لكيفية توجيه الاستثمارات وإدارة الأصول وبناء الشراكات الإستراتيجية وتحقيق أثر إيجابي مستدام

وبتوجيهات من مجلس الإدارة، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، وبما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، شهد صندوق الاستثمارات العامة نمواً من حيث الحجم والقدرات المؤسسية.

على مدار العقد الماضي، حققت إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة مستهدفاتها وصنعت أثراً اقتصادياً واجتماعياً، كما حققت قيمة اقتصادية طويلة الأمد. وواصل الصندوق تطوره ليصبح واحداً من الجهات الاستثمارية العالمية الأكثر تأثيراً، كما ساهم في النهضة التي حققتها المملكة، وقاد جهود تنويع اقتصادها وتطويره. فتمكن صندوق الاستثمارات العامة بفضل الله من تأسيس قطاعات جديدة، وإطلاق شركات وطنية ومشاريع عالمية رائدة. هذه النتائج تأتي انعكاساً لقرارات صائبة، وتنفيذ منضبط، وفق نظرة طويلة الأمد مستندة إلى رؤية السعودية 2030.

باعتبار الصندوق مستثمرا طويل الأمد، فإننا نقيس النجاح بالإنجازات الملموسة على مدار عقود، وليس بالنتائج الربعية، ونرى أن العوائد المالية ضرورية، لكنها ليست المقياس الوحيد للأداء. نحن نعتبر أن تنويع الاقتصاد وتعزيز قوته، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز نمو شركاتنا المحلية لتصبح شركات رائدة إقليمياً ودولياً، ركائز أساسية في تحديد دورنا، إلى جانب ضمان مرونة اقتصادنا على الأمد الطويل وتعزيز جودة الحياة. هذا النهج بالنسبة إلينا يوجّه كيفية تخصيص الاستثمارات وإدارة المخاطر وبناء الشراكات لتحقيق الأثر في مختلف الأسواق العالمية.

منذ عام 2015، أطلق الصندوق مشاريع تحوّلية على نطاق لم يشهده العالم من قبل، ونمت الأصول تحت الإدارة بأكثر من ستة أضعاف من 500 مليار ريال لتبلغ ما يفوق 3.4 مليار ريال، وساهم تراكمياً بـ 1,286 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بين عامي 2021 و2025، وأنفق قرابة 590 مليار ريال مع القطاع الخاص المحلي خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2024. هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا القرارات المدروسة، والتنفيذ المنضبط، وبعد النظر المستند إلى رؤية السعودية 2030، والتزام يدفعنا دائماً إلى أن نستثمر للأفضل.

لقد انقسمت مسيرة الصندوق في العقد الماضي على مرحلتين إستراتيجيتين، أولاهما بين عامي 2015 و2020، كان فيها التركيز على التحول، وبناء المكانة الجديدة للصندوق ليكون جهة استثمارية إستراتيجية وممكنًا رئيسًا لرؤية السعودية 2030، واضعًا أسس النمو الطويل الأمد. ثم انتقل التركيز في المرحلة الثانية وبين عامي 2021 و2025، كان التركيز منصباً على النمو والعمل بوتيرة متسارعة من خلال الاستثمار على نطاق غير مسبوق، ودفع تطوّر القطاعات ذات الأولوية والمشاريع الكبرى، وإطلاق الشركات الجديدة وتوسيع حضور الصندوق الاستثماري عالمياً.

لقد شهدت الفترة من 2021 إلى 2025 تحقيق صندوق الاستثمارات العامة إنجازات على نطاق واسع، وتعزيز ميزانيته، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ووضع معايير جديدة للحوكمة. وتُشكل هذه النتائج الأساس للمرحلة التالية من 2026 إلى 2030، التي ستركز على تحقيق القيمة المستدامة، وتكامل المحفظة الاستثمارية، وبناء منظومات بقدرة تنافسية عالمية

إستراتيجية الصندوق 2026-2030 التي أقرها مجلس إدارة الصندوق مصممة لتكون خريطة طريق ترسم ملامح الفصل المقبل من مسيرتنا، وتواكب الواقع المعقد للاقتصاد العالمي

وتستند الإستراتيجية إلى نهج استثماري طويل الأمد يركز على بناء محفظة متينة، ودعم القطاعات التحوّلية الأبرز في العالم، وإدارة الأصول لتعظيم القيمة المستدامة لأصحاب المصلحة محلياً، ومواصلة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، مع التركيز على التكامل في مختلف المنظومات الإستراتيجية، وتوزيع الاستثمارات بشكل منضبط، وتحقيق القيمة المستدامة في كامل منظومة صندوق الاستثمارات العامة.

يدخل الصندوق هذه المرحلة التي تستمر خمس سنوات بكامل الثقة فيما تم بناؤه، ووضوح في المستقبل المشرق الذي نسير نحوه، وشعور عميق بالمسؤولية تجاه ما ينتظرنا. نواصل التزامنا بربط المملكة بالعالم، وجذب العالم إلى المملكة، من خلال بناء الشراكات، وفتح آفاق الفرص، وتحقيق أثر مستدام. هذا هو الامتداد الطبيعي لمسيرة الصندوق، والخطوة التالية في طموحنا لنكون المستثمر الأكثر تأثيراً في العالم، وتحقيق قيمة طويلة الأمد تمتد لأجيال قادمة

مسيرة
حافلة بالإنجازات

1.1

مسيرة تطور مستمرة

منذ عام 2017، شهد صندوق الاستثمارات العامة مرحلة تحول كبيرة من حيث حجم الاستثمارات واتساع نطاق الأعمال والقدرات. وخلال هذه الفترة، ساهم الصندوق بشكل رئيسي في دعم مسيرة التحول الاقتصادي للمملكة، من خلال إطلاق قطاعات جديدة، وكيانات وطنية رائدة، وتعزيز ارتباط المملكة بالأسواق العالمية

وكان العنوان الأبرز لمرحلة تحقيق القيمة هو توسع أثر الصندوق ومهامه على مستوى العالم بما يواكب الطموحات المتنامية للمملكة. وجرى توظيف رأس المال لإنشاء منصات تساعد على تحقيق النمو، وتسريع وتيرة التطور في القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق النجاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تم تحفيز صناعات جديدة، وإبرام شراكات إستراتيجية، وتوسيع استثمارات الصندوق بشكل كبير على المستوى الدولي

تطورت مسيرة صندوق الاستثمارات العامة عبر عدة مراحل إستراتيجية مميزة:

مرحلة التأسيس
2014-1971

شملت إرساء الركائز المؤسسية والمهام الإستراتيجية، ما ساهم في تأسيس شركات مهمة تدعم الاقتصاد الوطني.

مرحلة التحول
2020-2015

رسّخ الصندوق خلال هذه المرحلة مكانته الريادية على مستوى العالم، وأصبح أحد المحفزات الرئيسية لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، من خلال بناء القدرات المؤسسية وتوسيع مهامه بوصفه المحرك الرئيسي للتحول الاقتصادي

مرحلة النمو والتسارع
2025-2021

شهدت هذه المرحلة توظيف الصندوق لرأس المال على نطاق أوسع، والاستثمار في قطاعات جديدة، وتنفيذ مشاريع كبرى، وبناء محفظة عالمية متنوعة، ساهمت في ترسيخ مكانة الصندوق كمساهم في نهضة المملكة

مرحلة تحقيق القيمة
2030-2026

تركز الإستراتيجية الحالية على تكامل العمليات وتعزيز الأداء والتوسع المستدام، مع التأكيد على تحقيق العوائد المالية ومشاركة القطاع الخاص وتحقيق التميز التشغيلي

تقدم هذه الإستراتيجية رؤية واضحة للفترة الممتدة من 2026م إلى 2030م، وتمهد الطريق للعقود المقبلة. كما تضع الأسس للانتقال مستقبلًا إلى المرحلة القادمة بعد عام 2030، مع التزام الصندوق بمواصلة رحلته طويلة المدى لتعزيز موقعه كمستثمر عالمي رائد يتميز بمحفظة استثمارية قوية ومتنوعة قادرة على تحقيق ثروة مستدامة للأجيال القادمة

الإشراف المؤسسي والمهام والمواءمة مع رؤية السعودية 2030

يؤدي صندوق الاستثمارات العامة دورًا محوريًا يرتكز على الاستثمار النشط على المدى الطويل، بما يضمن تعظيم العوائد المالية المستدامة، مع المساهمة في دفع مسيرة التنمية وتنويع الاقتصاد في المملكة. ويعكس الصندوق مكانته الراسخة كمستثمر نشط بمسؤوليات تتجاوز تقلبات دورات الأسواق المتعاقبة والنتائج قريبة المدى

يحدد هذا الدور نهج الصندوق في الاستثمار وإدارة المخاطر وتحسين الأداء، حيث يبني قراراته وفقًا لمصلحة الأجيال الحالية والقادمة، انطلاقًا من دوره المتمثل في تحقيق عوائد مالية مستدامة، والمساهمة في تعزيز متانة الاقتصاد السعودي ومرونته على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، يسعى الصندوق ليكون قوة استثمارية فاعلة، وأحد أكبر المستثمرين على مستوى العالم، والجهة الداعمة لإطلاق قطاعات جديدة وتوسيع آفاق الفرص للمساهمة في صياغة مستقبل الاقتصاد العالمي. وترتكز هذه الإستراتيجية على مسؤولية الصندوق في إدارة الثروة الوطنية ضمن نهج منضبط ووفق أهداف محددة

رؤيتنا

أن يكون صندوق الاستثمارات العامة قوة محركة للاستثمار، ويصبح الجهة الاستثمارية الأكثر تأثيرًا في العالم، وأن يدعم إطلاق قطاعات وفرص جديدة تسهم في رسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي، ودفع عجلة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

رسالتنا

الاستثمار بفاعلية على المدى الطويل لتعظيم العائدات المستدامة، وترسيخ مكانة الصندوق ليكون الشريك الاستثماري المفضَّل عالميًا، ودعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية

تعد رؤية السعودية 2030 خطة شاملة للتحول على المدى الطويل في المملكة

تعد رؤية السعودية 2030 خطة شاملة للتحول على المدى الطويل في المملكة، وتهدف إلى تحقيق اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي. ويؤدي صندوق الاستثمارات العامة دورًا أساسيًا في تحويل أولويات المملكة الوطنية إلى إستراتيجية استثمارية مدروسة ومستدامة

منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، لعب الصندوق دوراً محورياً في دعم تطوير قطاعات جديدة، وتعزيز القطاعات القائمة، وتعزيز ربط المملكة بالأسواق العالمية. ومن خلال إستراتيجيات استثمارية نشطة وضخ رأس مال بشكل واسع، ساهم الصندوق في تنويع الاقتصاد، وفتح مجالات أوسع أمام القطاع الخاص، وإنشاء منصات تسهم في تحقيق نمو مستدام يتجاوز الاعتماد على الدعم الحكومي

ومع تقدم رؤية السعودية 2030 إلى مرحلتها الثالثة، تأتي إستراتيجية الصندوق 2026-2030 كدليل على تطوّر مستدام في توجهاته وأهدافه. فقد حقق الصندوق خلال السنوات الماضية تقدمًا ملموسًا في توسع نطاق العمليات وتعزيز بنيته المؤسسية، مما أدى إلى التحول نحو تركيز أكبر على تحسين الأداء، ورفع تكامل العمليات، وتحقيق القيمة المستدامة. يسهم هذا النهج في تطوير الاستثمارات لتتحول إلى منظومات اقتصادية قوية وقادرة على تحقيق الاستدامة الذاتية

صندوق الاستثمارات العامة
PUBLIC INVESTMENT FUND

رؤية السعودية 2030

الأهداف المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة

تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة

نمو أصول الصندوق ليصبح من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم

إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

تحفيز مسيرة التحول الاقتصادي للمملكة من خلال إطلاق شركات جديدة، وبناء منظومات اقتصادية، وتطوير مشاريع كبرى

توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

نقل الخبرات وتحفيز البحث والتطوير داخل المملكة

بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

ترسيخ مكانة الصندوق بصفته الشريك المفضل والأكثر تأثيرًا على مستوى العالم

تنفيذ المشاريع والاستثمار المؤسسي وتحقيق القيمة على المدى الطويل

تطوّر صندوق الاستثمارات العامة ليصبح مؤسسة استثمارية مستقرة وفعالة على الصعيد العالمي، ونجح في توسيع استثماراته، وتعزيز قدراته، وتطوير سياسات الحوكمة اللازمة لتنفيذ مهامه الوطنية على المدى الطويل. ويعكس هذا التطوّر نمو الأصول وتوسيع نطاق الأنشطة الاستثمارية، إلى جانب تطوير نموذج تشغيلي ونهج متكامل لصنع القرار بهدف تحويل التوجهات الإستراتيجية إلى خطة تنفيذ مستدامة وفعّالة.

تستند مرحلة تحقيق القيمة إلى أكثر من عشرة أعوام من النمو المستدام، حيث ارتفعت الأصول تحت الإدارة من 500 مليار ريال في عام 2015 إلى أكثر من 3.4 تريليون ريال في عام 2025، ما يعكس توسع محفظة الصندوق عبر الاستثمارات المحلية والدولية، التي تشمل أكثر من 220 شركة، تُعزّز القدرات الوطنية وتُحفّز مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي.

وخلال الفترة بين 2021م و2025م، ارتفعت مساهمة صندوق الاستثمارات العامة في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لتبلغ أكثر من 1,286 مليار ريال سعودي بشكل تراكمي، أي ما يصل إلى 11% من حجم الناتج المحلي غير النفطي في عام 2025. كما أسهمت استثمارات الصندوق وشركات محفظته في توسيع نطاق الاستفادة من الفرص الاقتصادية، ما أسهم في تحقيق نسبة محتوى محلي بلغت 57% في عام 2024م، وهو ما أثمر عن تعزيز حجم الإنفاق الشرائي الموجَّه نحو الشركات والقوى العاملة السعودية والسلع المصنّعة محليًا.

و قام الصندوق باستثمار قرابة 750 مليار ريال محليًا في المشاريع الجديدة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2025. بالإضافة إلى إنفاق قرابة 590 مليار ريال في المحتوى المحلي خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2024.

وخلال الفترة ذاتها، عززت الأنشطة الاستثمارية الدولية للصندوق حضور المملكة في المشهد الاقتصادي العالمي، ورسخت مكانته كشريك استثماري موثوق على المدى الطويل. ومن خلال الاستثمارات الإستراتيجية وإبرام الشراكات وشركات المحفظة العالمية، دعم الصندوق تدفقات رأس المال عبر الحدود، وساهم في نقل المعرفة والتقنيات، وعزز ارتباط المملكة بسلاسل القيمة العالمية.

بالتزامن مع هذا النمو، ركز الصندوق على تعزيز بنيته المؤسسية لضمان إدارة التوسع وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وقد شهدت سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر وتوزيع رأس المال ومتابعة الأداء تطورًا ملحوظًا يتماشى مع حجم المحفظة وتنوعها. هذا التقدم كان مدعومًا باستثمارات مستمرة في تحسين القدرات التنظيمية، وتنمية الكفاءات القيادية، وتعزيز مهارات فرق العمل المعنية بالاستثمار والتشغيل.

يتبع الصندوق نهجًا استثماريًا طويل المدى، ويحدد معايير النجاح من منظور شامل ومتوازن.فالعوائد المالية تبقى عنصرًا أساسيًا، إلا أنه يتم تقييمها إلى جانب المساهمة الاقتصادية، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز المرونة على المدى الطويل.

وإلى جانب نتائجها على المدى القريب، يشمل تقييم الاستثمارات أيضًا قدرتها على تحقيق قيمة مستدامة بمرور الوقت، ودعم القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز مسيرة تنويع الاقتصاد السعودي. ويعكس هذا المفهوم ارتباط الأداء المالي المستدام والأثر الاقتصادي المستدام، وهو ما يعكس منهجية قياس ورصد التقدم.

أبرز النجاحات

أكثر من

3.4 تريليون ﷼

الأصول تحت الإدارة.

أكثر من

1,286 مليار ﷼

حجم المساهمة في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بشكل تراكمي (2021م – 2025م).

حوالي

11%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة في 2025.

حوالي

590 مليار ﷼

إجمالي الإنفاق على المحتوى المحلي خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2024.

حوالي

750 مليار ﷼

إجمالي الاستثمارات المحلية في المشاريع الجديدة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2025.

57%

نسبة المحتوى المحلي بلغت في عام 2024م في صندوق الاستثمارات العامة وشركات محفظته، وهو ما أثمر عن تعزيز حجم الإنفاق الشرائي الموجَّه نحو الشركات والقوى العاملة السعودية والسلع المصنّعة محليًا.

أكثر من

220

شركة في محفظة شركات الصندوق.

إستراتيجية
2030-2026

2.1

السياق العالمي والأهداف الإستراتيجية

تواكب إستراتيجية 2026-2030 التطورات السريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة. وفي إطار هذا المشهد المتغير، يلعب التقدم التقني، وتطور أساليب توجيه استثمارات رأس المال، إلى جانب ظهور تحولات جذرية في الأسواق العالمية، دوراً محورياً في إعادة صياغة ركائز التنافسية العالمية عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية

وفي الوقت ذاته، حققت المملكة نموًا قويًا في مسيرة التحول الاقتصادي عبر القطاعات ذات الأولوية، مع تحول الاهتمام نحو رفع الأداء وتعزيز التكامل وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وتتطلب هذه المرحلة نهجًا استثماريًا يجمع بين الاستثمار المنضبط، والتوجهات الواضحة، في ضوء تنامي الأصول وتوسع مشاركة القطاع الخاص

وفي هذا السياق، ترسم الإستراتيجية مسيرة صندوق الاستثمارات العامة لمواصلة أداء دوره كمحرّك رئيسي للاقتصاد ضمن إطار رؤية السعودية 2030، من خلال التعامل المدروس مع التطورات الاقتصادية العالمية، وتحقيق عوائد مالية مستدامة، ودعم المرحلة المقبلة من تنويع الاقتصاد وتعزيز قيمة استثمارات المملكة

2.2

مرحلة تحقيق القيمة

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لصندوق الاستثمارات العامة خلال السنوات الخمس المقبلة في الحفاظ على وتيرة التقدم، وتعظيم قيمة محفظته على المدى الطويل. ويتطلب ذلك تركيزًا واضحًا على رفع أداء المحفظة، وتعزيز مرونتها، وتعظيم أثرها عبر مختلف الدورات الاقتصادية، إلى جانب تحقيق توازن مدروس بين النمو المستمر لأصول الصندوق والتوسع المنضبط للمنظومات الاقتصادية بما يعزز قيمة الاستثمارات ويحقق التكامل بينها، إضافة إلى توطين التقنيات المتقدمة والمعرفة، وبناء شراكات اقتصادية إستراتيجية تعزز مكانة المملكة على المدى الطويل

تمثّل مرحلة «تحقيق القيمة» خلال الفترة 2026م إلى 2030م تقدمًا طبيعيًا في الإستراتيجية طويلة المدى لصندوق الاستثمارات العامة، استنادًا إلى النمو المتسارع الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية، مع تركيز أكبر على تحقيق قيمة مستدامة. وترتكز هذه المرحلة على تعزيز العوائد المالية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والأسواق المالية في الاستثمار داخل المملكة، إلى جانب المحافظة على التميز التشغيلي والمؤسسي.

وسيواصل الصندوق توظيف رأس المال بشكل إستراتيجي وعلى نطاق واسع، مع اختيار الوقت الأنسب والمجالات التي توفر فرص نمو واعدة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، مع الحفاظ على المرونة اللازمة للاستفادة من الفرص الناشئة ضمن بيئة اقتصادية عالمية متغيرة

يوفر هذا التوجه إطارًا واضحًا لاتخاذ قرارات متسقة عبر مختلف الاستثمارات والشراكات والأولويات التشغيلية الخاصة بالصندوق، كما يعزز التركيز على العوائد المالية وتعظيم القيمة ومشاركة القطاع الخاص، إلى جانب ترسيخ التميز المؤسسي عبر تبني آليات تنفيذ مرنة، ومعايير حوكمة فعالة، وفريق إدارة متعاون، بالإضافة إلى التوظيف الذكي للبيانات المتقدمة وقدرات الذكاء الاصطناعي

2.3

الهيكلية العامة لمحفظة الصندوق

قام صندوق الاستثمارات العامة بتوزيع استثماراته ضمن ثلاث محافظ استثمارية، تتولى كل منها دورًا واضحًا في دعم جانب محدد من مهام الصندوق، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية للصندوق

ويمنح هذا الإطار التنظيمي رؤية واضحة لنهج توظيف رأس المال ومعايير تقييم الأداء، بما يعكس المستويات المختلفة للمخاطر والعوائد. كما يتيح للصندوق تحقيق التوازن بين العوائد المالية والأولويات الإستراتيجية والأهداف الوطنية طويلة المدى ضمن منظومة متكاملة

ثلاث محافظ استثمارية

محفظة الرؤية

تهدف إلى تعزيز التكامل بين القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية، وتعظيم القيمة لشركات الصندوق، ومواصلة دفع نمو الاقتصاد المحلي والمساهمة في تحقيق المستهدفات والأولويات الوطنية، وذلك من خلال تطوير ست منظومات اقتصادية متكاملة تعزز تكامل استثماراته وترفع تنافسيتها، وتفتح المجال أمام فرص وشراكات أوسع مع القطاع الخاص المحلي كمستثمر وشريك ومورّد، وتجذب الشركاء والمستثمرين الدوليين. وتتماشى استثمارات المحفظة مع الإستراتيجيات الوطنية، كما تسهم بتعزيز التعاون بين شركات الصندوق والقطاع الخاص لتحقيق المستهدفات الوطنية بطريقة مستدامة

المحفظة الإستراتيجية

تركز على إدارة وتعظيم عوائد الأصول الإستراتيجية، وزيادة الأثر الاقتصادي لشركات الصندوق، ودعم جهودها لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، والتحول إلى شركات عالمية رائدة. وسيواصل الصندوق من خلال هذه المحفظة الاستثمار في مجالات إستراتيجية على المدى الطويل، تراعي المتغيرات الاقتصادية، وتواكب التحولات العالمية في قطاعات مثل التقنية والاستدامة والتحول الصناعي. وتهدف المحفظة كذلك إلى تعزيز السيولة لدى الصندوق من خلال عمليات الإدراج والأنشطة في الأسواق المالية، بما يدعم الأهداف الإستراتيجية للصندوق وتصنيفاته الائتمانية

المحفظة المالية

تركز على تحقيق عوائد مالية مستدامة لتعزيز المركز المالي للصندوق ودوره في مواصلة تنمية الثروة الوطنية لصالح الأجيال المقبلة، كما ستركز على استثمارات الصندوق المباشرة وغير المباشرة في الأسواق العالمية، بهدف تعظيم العوائد، ومواصلة تعزيز تنوّع ومرونة محفظة الصندوق، ومتابعة بناء شراكات إستراتيجية تتيح جذب المزيد من الاستثمارات والفرص العالمية

2.4

الأهداف الإستراتيجية

01 — تنفيذ الاستثمارات والمشاريع التي تحفز وتمكن المنظومات الاقتصادية المحلية.

02 — إدارة الأصول الإستراتيجية بشكل فعال لتعظيم إمكاناتها.

03 — تعظيم العوائد المالية المعدلة حسب المخاطر على المدى الطويل.

04 — تعزيز مصادر تمويل الصندوق لتحقيق استثمارات مستدامة.

05 — تعزيز التكامل وتعظيم القيمة بين المحافظ الاستثمارية لرفع أداءها وتحقيق إمكاناتها.

06 — تعظيم الأثر الاقتصادي وتعزيز سلاسل القيمة لاستثمارات الصندوق من خلال التعاون الفعال مع القطاع الخاص والجهات الحكومية.

07 — تعزيز المنظومة المؤسسية من خلال رفع كفاءة الانفاق التشغيلي، تطوير مرونة التنفيذ وضوابط التحكم، تعزيز التعاون، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المدعومة بالبيانات.

2.5

تحقيق القيمة المتكاملة من خلال المنظومات الاقتصادية

تعكس إستراتيجية الصندوق رؤيته الواضحة، والمتمثلة في تحقيق قيمة مستدامة طويلة المدى على المستوى الوطني من خلال منظومات اقتصادية متكاملة. وضمن محفظة الرؤية، تعمل المنظومات الاقتصادية كمنصات متكاملة لتحقيق القيمة، حيث تجمع بين الأصول الأساسية والبنية التحتية الداعمة، والقدرات التشغيلية، ورأس المال البشري، والتقنيات، وسلاسل الإمداد، والتنسيق مع الجهات التنظيمية. ومن خلال دمج التطوير والعمليات والتشغيل والخدمات وتحفيز الطلب، تُمكّن المنظومات من تحقيق القيمة عبر التوسع والتنسيق والتكامل، وليس فقط من خلال توظيف رأس المال

كما يحدد نموذج المنظومات الاقتصادية الدور الواضح والمتنامي للقطاع الخاص، حيث يوجه الصندوق استثماراته لدعم التوسع، والحد من المخاطر في فترات الاستثمار الأولى، واستمرارية الطلب. ومع وصول المنظومات إلى مرحلة متقدمة، ستتولى شركات القطاع الخاص والمشغلين والمطورين والمصنّعين ومقدمي الخدمات والمستثمرين قيادة مراحل التنفيذ والتشغيل والتوسع

ست منظومات اقتصادية

1 السياحة والسفر والترفيه

جذب العالم إلى المملكة

- **الـهدف:** قيـام منظومـة سياحيـة وترفيهيـة عالميـة المستوى فـي المملكـة، تجمـع مـا تحظـى بـه المملكـة من مزايـا ثقافيـة وسياحيـة، إلـى جـانب خدمـات الضيافـة ونمط الحيـاة الحيوي، مـع العنايـة بخدمـات النـقل لضمـان تجربـة مميزة للسيـاح
- **الـفرص الاستثماريـة:** تنويـع الـعوائد من خلال الاستثمـار فـي القطـاع السياحـي المتنامـي فـي المملكـة، الذي يشـهد طلبـاً متزايداً علـى تجـارب الترفيـه الـفريدة
- **الأولويـات:** تطوير قطـاع الرياضـة و مرافق الضيافـة والترفيـه والفعاليـات فـي مختـلف أنحـاء المملكـة، وتـعزيز إمكانيـة الوصول من خلال البنيـة التحتيـة لـلطيران والنـقل، وإطلاق قدرات الخدمـات الداعمـة الأسـاسية
- **تضم شركات مثل:**

البحر الأحمر الدولية

KSIA

RIYADH AIR طيران الرياض

كسبو 2030 الرياض السعودية

القديـة Qiddiya

ست منظومات اقتصادية

2 التطوير العمراني والتنمية الحضرية

تطوير مدن محورها الإنسان

- **الـهدف:** التركيز علـى تحسين جودة الحيـاة من خلال استثمـارات تـهدف لتطوير مدن ومشـاريع حضريـة مستدامـة محورهـا الإنسـان
- **الـفرص الاستثماريـة:** الاستفـادة من القيمـة الاقتصاديـة طويلـة الأمد التـي تتوفر بـفضل وجود فئـات كبيرة من الشبـاب فـي المملكـة، إلـى جـانب مـا يشـهده مجتمعهـا من نمو سكانـي ينـعكس ارتفاعـاً فـي الطـلب علـى المشـاريع السكنيـة والتجاريـة والمتـعددة الاستخدامـات، وذات الجودة العاليـة
- **الأولويـات:** تطوير المجتمعـات السكنيـة فـي الأسواق الأسـاسية فـي المملكـة، وبمـا يشمل مستويـات دخل متنوعـة، إلـى جـانب تطوير المنـاطق التجاريـة، وقدرات خدمـات البنـاء، وإدارة المرافق، والتمويل
- **تضم شركات مثل:**

شركة وسط جدة للتطوير Jeddah Central Development Co.

NEW MURABBA

مجموعة روشن ROSHN GROUP

KAFD

ست منظومات اقتصادية

3 الصناعات المتقدمة والابتكار

تعزيز صناعات المستقبل

- **الـهدف:** التركيز علـى بنـاء اقتصـاد المملكـة المستقبلـي فـي مجـال التصنيـع المتـقدم، من خلال تطوير منظومـات تجمـع بين المبتكرين والمستثمرين والمنظمين فـي القطاعـات التـي تتطـلب الابتكار، مـع التركيز علـى المنتجـات ذات القيمـة الاقتصاديـة المضافـة والتـي تسـهم بتـعزيز الصـادرات بـهدف تسريـع التطور الاقتصـادي وزيـادة الإنتاجيـة واستحداث وظـائف نوعيـة
- **الـفرص الاستثماريـة:** الاستفـادة من التطورات التـي تشـهدها الصناعـات الطويلـة الأمد، وبينهـا التكنولوجيـا والتصنيـع المتـقدم، من خلال الاستثمـارات المرتبطـة بقطاعـات المستـقبل الواعدة ذات الـعوائد المرتفعـة
- **الأولويـات:** توطين صناعـات الذكاء الاصطناعـي والسيـارات والتنـقل المتـقدم وصناعـة الأدويـة، والطيران، والفضـاء والدفـاع والمنـاطق الصناعيـة والبنيـة التحتيـة المتخصصـة
- **تضم شركات مثل:**

HUMAIN SAMI KAEC CEER Lifera

ست منظومات اقتصادية

4 الصناعة والخدمات اللوجستية

تعزيز ريادة المملكة إقليمياً

- **الـهدف:** دعم تطوير البنيـة الأسـاسية للاقتصـاد فـي المملكـة، وتـعزيز شبكـة الخدمـات اللوجستيـة والصناعـات الأساسية
- **الـفرص الاستثماريـة:** تحـقيق عوائد مستدامـة وقابلـة لـلنمو من خلال الاستثمـار فـي الأصول الصناعيـة واللوجستيـة الأسـاسية مـع استمرار السـعودية فـي توسيـع قاعدتهـا الصناعيـة والاستفـادة من موقعهـا الجغرافي الإستراتيجـي
- **الأولويـات:** تنميـة الإنتـاج المحلـي للمعـادن ومواد التـعدين والبنـاء، والاستفـادة من فرص التصدير وتطوير اللوجستيـات الحيويـة من خلال الموانـئ والمنـاطق المتخصصـة وتـعزيز خطوط النـقل
- **تضم شركات مثل:**

ست منظومات اقتصادية

5 البنية التحتية للطاقة النظيفة والمتجددة والمياه

طاقة نظيفة للعالم

- **الـهدف:** الحفاظ على الريادة العالمية للمملكة في مجال الطاقة، من خلال تطوير موارد طاقة مستدامة وآمنة وبأسعار معقولة، مع تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والوظائف والصادرات
- **الـفرص الاستثمارية:** الاستفادة من الفرص طويلة الأمد الناتجة عن التحول العالمي للطاقة، والمكانة الرائدة للمملكة في قطاع الطاقة، والطلب المتزايد على الطاقة المتجددة والبنية التحتية المرتبطة بها
- **الأولويات:** تطوير وتوطين قدرة الطاقة المتجددة، وزيادة القدرة على توليدها، وتطوير عمليات تدوير النفايات المستدامة ومواصلة جهود تحلية المياه
- **تضم شركات مثل:**

ست منظومات اقتصادية

6 نيوم

رسم ملامح مستقبل الاقتصاد للأجيال القادمة

- **الـهدف:** أن تكون نيوم نموذجـاً لاقتصـاد المستـقبل المستدام، مـع مكانـة عالميـة متقدمـة قـي تمكين ريـادة الأعمــال، والتنوع الاقتصــادي والكفـاءات، وإحداث أثر مستقبلـي طويل الأمد
- **الـفرص الاستثمارية:** الاستفـادة من الموقـع الإستراتيجـي الـفريد لنيوم، ومناخهـا المـعتدل، وإمكاناتهـا لتطوير بنـى تحتيـة علـى نطـاق واسـع، لتصبـح مركزاً عالمياً للابتكار والـفرص الاقتصاديـة
- **الأولويـات:** سيتم إعطـاء الأولويـة للمشـاريع الإستراتيجيـة، بمـا فـي ذلك مينـاء نيوم، والمرافق الصناعيـة فـي أوكسـاجون، ومشروع الـهيدروجين الأخضر، ومرافق الذكاء الاصطناعـي، وهـي مشـاريع يمكنهـا أن تسـهم فـي تـعزيز إنتاجيـة الاقتصـاد السـعودي، وزيـادة مرونتـه وتنافسيتـه

نبذة عن مفهوم تحقيق القيمة

تتمحور إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة حول فكرة بسيطة في جوهرها لكنها ذات تأثير كبير عند تنفيذها، وهي أن تسهم استثمارات الصندوق في تحسين حياة الأفراد بشكل ملموس، من خلال التأثير على تفاصيل حياتهم اليومية. يهدف الصندوق إلى تحقيق ذلك داخل المجتمعات التي تسكنها الأسر، سواء كان ذلك في المركبات التي يستخدمونها، أو شركات الطيران التي يسافرون عبرها، أو الطاقة النظيفة التي تُضيء مدنهم، أو حتى في المشهد الترفيهي المزدهر الذي يُحيط بهم. ومن خلال العمل ضمن المنظومات الست المحددة، تتحول استثمارات الصندوق من مجرد أرقام في التقارير المالية إلى تجارب حية وملموسة يعيشها الناس. وهذا هو جوهر مفهوم مرحلة تحقيق القيمة على أرض الواقع

منزل يستحق التملّك

مجموعة روشن
ROSHN GROUP

تبني شركة «روشن » مجتمعات متكاملة في مختلف أنحاء المملكة، تتيح للعائلات السكن والعمل والتسوق والتعليم، مع وجود المدارس ومرافق الرعاية الصحية والمرافق التجارية على مسافة قريبةً مشياً على الأقدام. ومع تسليم أكثر من 3,000 وحدة سكنية، و11 موقعاً إنشائياً نشطاً في ثلاث مناطق بالمملكة، وطرح تسعة مشاريع سكنية للبيع توفر أكثر من 17,000 وحدة سكنية و 13 شراكة محلية تغطي مواقع تطوير تتجاوز مساحتها 1.4 مليون متر مربع ، تقوم «روشن» بتوظيف رأس المال لبناء مجتمعات متكاملة تشكل جزءاً من الحياة اليومية للأسر في المملكة.

سيارة تُصنع في المملكة

LUCID

تحمل مركبات «لوسيد»، التي يتم تجميعها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، الرقم القياسي العالمي في موسوعة غينيس لأطول مدى في العالم للسيارات الكهربائية، وأصبحت جزءًا من برنامج أوبر لسيارات الأجرة ذاتية القيادة بعدد 20,000 مركبة. وقد نجح هذا الاستثمار في تحويل تقنية أمريكية إلى منشأة تصنيع سعودية، توفر وظائف متخصصة في الهندسة والإنتاج، وتُرسّخ مكانة المملكة كجهة مصدّرة للسيارات وليست مستوردة.

رحلة إلى أي مكان

RIYADH AIR
طيران الرياض

أطلقت طيران الرياض أولى رحلاتها التجارية في أكتوبر 2025 ، لتربط المملكة بلندن وغيرها من وجهات العالم عبر ناقل وطني جديد . وتستهدف الشركة حوالي 100 وجهة عالمية بحلول عام 2030 ، ومن المتوقع أن تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تصل إلى 75 مليار ريال، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير منظومة الطيران وتشكيل جزء أساسي من منظومة السياحة والسفر والترفيه، وربط الرياض بالعالم لتمنح المواطن السعودي ناقلًا جوياً يلبي طموحاته في السفر

طاقة نظيفة

acwa

تُزوّد محطة سدير الشمسية التابعة لشركة أكوا، وهي من أكبر المحطات الشمسية في العالم، 185 ألف منزل سعودي بالطاقة النظيفة. وعبر محفظتها الاستثمارية، تسهم أكوا في تخفيف انبعاثات 6.84 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وتُنفّذ 70% من برنامج الطاقة المتجددة في المملكة، مما يُقلّص اعتماد المملكة على الهيدروكربونات ويُخفّض تكاليف الطاقة على المنازل والمنشآت التجارية

أكبر لعبة في العالم

SAVVY GAMES GROUP

تجاوزت لعبة MONOPOLY GO! المملوكة لمجموعة سافي للألعاب الإلكترونية والتابعة للصندوق، حاجز 18 مليار ريال في الإيرادات بوتيرة لم تبلغها أي لعبة للهاتف المحمول في التاريخ، ويستعمل هذه اللعبة 500 مليون مستخدم حول العالم. وبعيدًا عن الاستحواذ، تعمل سافي على بناء قطاع محلي ناشئ: إذ يضم استديوهان في الرياض 170 موظفًا، بنسبة سعودة تبلغ 91%. وتسهم الشركة في تطوير الجيل القادم من الألعاب، وتوفير وظائف إبداعية متخصصة تشكل ركيزة أساسية لاقتصادات المعرفة

وجهة تستحق السفر

البحر الأحمر الدولية

تستقبل المنتجعات الأربعة عشر لشركة البحر الأحمر الدولية، المُصنَّفة ضمن أعظم الوجهات في العالم وفق مجلة تايم لعام 2025، أولى الزيارات الدولية لوجهة لم تكن موجودة قبل خمس سنوات. كما تُثبت وجهة البحر الأحمر أن الاستدامة والأداء التجاري يمكن أن يعزز كل منهما الآخر على نطاق واسع، حيث تعتمد المنتجعات التسعة على الطاقة المتجددة بالكامل، وتهدف البحر الأحمر إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ب 33 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030 ، وتوفير أكثر من 170 ألف وظيفة عمل بحلول عام 2030

الركائز الاستثمارية للصندوق

يستند النهج الاستثماري للصندوق إلى مجموعة واضحة من المبادئ التي تُحدِّد الفرص وتقييمها وترتيبها حسب الأولوية، مشكلةً إطارًا عمليًا يوضح منهجية توزيع رأس المال، وتحديد القرارات الاستثمارية، وتحقيق القيمة على نطاق واسع

التوسع المدروس

يسهم في تحقيق الأهداف

يعمل الصندوق ضمن إطار استثماري موحد يتيح توجيه رأس المال إلى الاستثمار الأفضل، وتعزيز الإشراف على الاستثمارات، وتحقيق قيمة طويلة المدى لأصحاب المصلحة والاقتصاد الوطني

الاستثمار النشط

يحقق قيمة مستدامة

يُعد صندوق الاستثمارات العامة مستثمرًا نشطًا، ويعمل بشكل وثيق مع شركات محفظته لتعزيز أدائها ومرونتها المؤسسية من خلال سياسات الحوكمة, إدارة المخاطر, الإشراف الإستراتيجي والتحسين المستمر.

الاستثمار على المدى الطويل

يعزز العوائد المعدلة حسب المخاطر

يوظف الصندوق رأس المال طويل المدى في محفظة استثمارية تتميز بالتركيز والمرونة، مع تبني معايير لقياس الأداء تمتد لسنوات عديدة وتغطي مختلف دورات السوق الاقتصادية الشاملة، بدلاً من التركيز على فترات التقلبات الاقتصادية قريبة المدى

الخيارات الاستثمارية الواثقة والصحيحة

تصنع الأثر

يستثمر الصندوق في المشاريع والقطاعات ذات الأولوية والشركات الرائدة في مجالاتها، مستهدفًا الفرص التي تتكامل فيها إمكانية التوسع، والتوقيت الصحيح، والأهمية الإستراتيجية، بما يحقق عوائد مالية كبيرة وقيمة اقتصادية مستدامة

الاستثمارات الوطنية

وتحفيز المنظومات الاقتصادية على نطاق أوسع

عند اتباع نهج تجاري منضبط، تتحول الاستثمارات المحلية التي يديرها الصندوق إلى قوة فاعلة في الاقتصاد، من خلال بناء منظومات متكاملة، وتعزيز سلاسل القيمة، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص

الشراكات

تسهم في تطوير القدرات وصناعة الأثر

يرتكز الصندوق في استثماراته ومشاريعه المشتركة على شراكات راسخة مع جهات رائدة محليًا وعالميًا بهدف تعزيز القدرات، واستقطاب رأس المال، وتوزيع المخاطر، وتسريع وتيرة تحقيق نتائج وطنية على نطاق واسع

ترسيخ الانضباط في رأس المال من خلال التوطين وتكامل سلاسل الإمداد

يحرص صندوق الاستثمارات العامة على مراعاة التوطين ضمن دوره في الإشراف على أداء شركات المحفظة، بما يسهم في تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وزيادة مرونة المحفظة الاستثمارية على المدى الطويل. كما يسعى الصندوق إلى تفعيل أُطر المحتوى المحلي وبرامج تطوير الموردين بهدف تحفيز شركات المحفظة على بناء منظومات تنافسية بالإضافة إلى تحقيق أداء تجاري متميز

يدعم هذا النهج الانضباط في إدارة رأس المال عبر تحقيق القيمة الاقتصادية داخل المملكة، والحد من مخاطر التنفيذ، ورفع كفاءة الأداء على المدى الطويل، وبذلك، يتحول التوطين من هدف مستقل إلى أداة تمكين محورية تدعم استدامة المحفظة، واستمرارية العمليات، وتطوير الإمكانات الوطنية

2.7

التركيز على الاستثمار النشط والأداء ورأس المال المنضبط

باعتباره مستثمرًا نشطًا، يسهم الصندوق بدور مباشر في تطوير ودعم أداء شركات محفظته الاستثمارية، بما في ذلك تعزيز سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر، ورفع الكفاءة التشغيلية، وترسيخ المكانة الإستراتيجية لشركاته على المدى الطويل

وتولي الإستراتيجية اهتمامًا متزايدًا بتنويع العوائد المالية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والأسواق المالية في الاستثمارات بالمملكة، إلى جانب تحقيق التميّز التشغيلي والمؤسسي، بما يضمن تحقيق الاستثمارات لأهدافها المحددة وتعزيز قدرتها على التكيّف مع المتغيرات. ويشكّل نهج الاستثمار النشط ركيزة أساسية في استدامة العوائد والأثر عبر مختلف الدورات الاقتصادية

تمنح إستراتيجية الصندوق للفترة 2026-2030 الأولوية لتعظيم مستويات القيمة، ورفع كفاءة الاستثمارات، وتحسين إدارة المحفظة الاستثمارية، بما يعزز الاستدامة والمرونة، ويضمن تحقيق رؤية ومهام الصندوق. ويأتي ذلك انسجامًا مع تطور دور الصندوق كمستثمر نشط على المدى الطويل ومحفّز لنمو القطاع الخاص

وتشمل عمليات تحسين إدارة المحفظة إجراء مراجعة مدروسة ومستمرة، ومتابعة تنفيذ المراحل الرئيسية للمشاريع، ونماذج التشغيل، بما يضمن توجيه رأس المال إلى المجالات التي تحقق أفضل النتائج على المدى الطويل. وقد يتطلب ذلك تحسين الجداول الزمنية لمراحل التنفيذ وتعزيز التنسيق بين الأنشطة ذات الصلة، أو تعزيز التكامل بين العمليات عبر دمج الأنشطة ذات الصلة لرفع الكفاءة، وتوسيع نطاق العمل، وتوضيح مسؤوليات وأدوار كل جهة

2.8

تطوير آليات التمويل ومشاركة القطاع الخاص

تتبنى الإستراتيجية نهجًا واضحًا لمتابعة الأداء والتوزيع المنضبط لرأس المال. وتتم مراجعة وتقييم الاستثمارات والمشاريع بشكل مستمر للتأكد من توافقها مع التوجهات الإستراتيجية ومن جدواها التجارية وقدرتها على استقطاب الشراكات ورأس المال من أطراف أخرى مع مرور الوقت

يتم إعادة تخصيص رأس المال بطريقة تتماشى مع الأولويات أو التغيرات في الظروف، بهدف تمكين الصندوق من توجيه ميزانيته نحو الفرص التي تجذب اهتمام القطاع الخاص، وتعزز من مشاركته في السوق، وتسهم في تسريع تطور الأنظمة الاقتصادية

مع تقدّم صندوق الاستثمارات العامة في هذه المرحلة وتطوّر استثماراته، من المتوقع أن تتغير آليات تمويل نمو شركات المحفظة الاستثمارية. وسيتم دعم التوسّع بشكل متزايد عبر مصادر تمويل متنوعة، تشمل رأس المال المملوك للصندوق، والأرباح المبقاة، والاستثمارات الخاصة المحلية والدولية

ويُسهم هذا النهج في إعادة تدوير رأس المال، وتعزيز كفاءة ميزانية الصندوق، ودعم انتقال الأصول من نموذج تطوير يقوده القطاع العام إلى نموذج نمو بقيادة القطاع الخاص

2.9

قياس الأداء والقيمة المستدامة

بصفته جهة استثمارية تركز على الاستثمار طويل المدى، لا يُقاس أداء الصندوق على أساس النتائج الربعية، بل بما يحققه عبر الأجيال. فالعوائد المالية تبقى عنصرًا أساسيًا، غير أنها ليست المعيار الوحيد للأداء. يقيّم الصندوق نجاحه بكونه مستثمرًا على المدى الطويل، ومحفزًا للتنمية الوطنية، وجهة موثوقة لإدارة الثروة الوطنية، إذ لا يُقاس أداؤه بتقلبات الأسواق قريبة المدى، بل بمتانة الاقتصاد السعودي ومرونته على المدى الطويل

تستند قرارات تخصيص رأس المال، وبناء المحفظة الاستثمارية، ومتابعة أداء الاستثمارات إلى المنهجيات المالية. وتشمل معايير تقييم الأداء النتائج المالية، وجودة المحفظة، والمساهمة الاقتصادية الأوسع، بما يتناسب مع مستوى المخاطر المقبول لدى الصندوق، والتزامه بتحقيق قيمة مستدامة عبر مختلف دورات السوق

وعلى مستوى المحفظة، يتم التركيز على الاستدامة والمرونة في تحقيق القيمة، وعلى التقدم المحرز ضمن المنظومات الاقتصادية، والإدارة المنضبطة لرأس المال وتحقيق القيمة، إلى جانب توسيع مشاركة القطاع الخاص ضمن سياسات متينة للحوكمة وإدارة المخاطر. ويتمثل دور الصندوق كذلك في تنويع الاقتصاد، وبناء القدرات الوطنية، وتحسين مستوى الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين في المملكة

كما يتم النظر في الأثر الاقتصادي والاجتماعي في سياق تنويع الاقتصاد، وزيادة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والتوطين، بما يضمن انسجام الأداء المالي والأثر الوطني. يوفر هذا النهج منظومة متكاملة للمساءلة والانضباط، مع الحفاظ على المرونة اللازمة للتكيف مع تطور المحفظة وتغير الظروف العالمية

أثر مستدام

3.1

رؤية طويلة المدى

بـالرغم من أن الإستراتيجيـة هـي للـفترة 2026-2030، إلا أنهـا تستند إلـى رؤيـة مدروسـة طويلـة المدى، وتتبنـى قناعـة راسخـة بـأن القيمـة المستدامـة تتطـلب تدرجًـا منضبطًـا فـي الاستثمـار، وبنـاء الـقدرات، والتطوير المؤسسـي

وفـي هذا السيـاق، تمثل المرحلـة المقبلـة امتدادًا لمسيرة الإنجـازات، إلـى جـانب زيـادة التركيز علـى الجاهزيـة والأداء. فمـع تطور المنصـات والقطاعـات ذات الأولويـة، يتحول الاهتمـام نحو تحـقيق التكامل وتـعزيز الكفـاءة التشـغيلية والنمو الذاتـي المستدام، بمـا يضمن توسيـع نطـاق الإنجـازات بصورة مسؤولـة ومستدامـة

وفـي ضوء مسيرة التحول الاقتصـادي المستمرة، ومـا تشـهده الأسواق العالميـة من تـغيرات، يسـهم التوجـه طويل الأمد لـلصندوق، إلـى جـانب حجمـه ومرونتـه، فـي تـعزيز الـقدرة علـى تجـاوز التحديـات مـع مواصلـة الالتزام بتحـقيق المستهدفـات الوطنيـة الراسخـة

3.2

الحوكمة والمساءلة

يـعمل الصندوق وفق إطـار حوكمـة يتوافق مـع صلاحياتـه ويتماشـى مـع أفضل الممارسـات الدوليـة. ويـعكس هذا الإطـار مدى التزام الصندوق بتـعزيز الشـفافية والمسـاءلة والإدارة المدروسـة للمخـاطر

وتنحصر مهـام الرقابـة علـى مجلس إدارة الصندوق، الذي يتولـى مسؤوليـة صياغـة الإستراتيجيـة طويلـة الأمد، واعتمـاد السياسـات الاستثماريـة، ومتابعـة الأداء. ويستند المجلس فـي أداء مهامـه الرقابيـة إلـى لجـان متخصصـة تُعنـى بـإجراء مراجعـات دقيقـة وقائمـة علـى الاستقلاليـة والمسـاءلة

يُدعم التنـفيذ من قبل اللجـان الإداريـة المسؤولـة عن مراجعـة المقترحـات ومراقبـة التنـفيذ وإدارة المخـاطر والامتثـال ضمن محفظـة الصندوق. و توفر حـقوق اتخـاذ الـقرار الواضحـة ومسـارات التصـعيد ضمـان اتخـاذ الـقرارات فـي الوقت المنـاسب وبـالتوافق بين التوجـه الاستراتيجـي والتنـفيذ

لتحـقيق النمو المستدام والنجـاح طويل الأمد، يركز الصندوق علـى تحسين الـقدرات التشـغيلية، وتـعزيز الخبرة المؤسسـية، والاستفـادة من الابتكار والتقنيـة لتوفير قيمـة مستدامـة. ويسـعى الصندوق إلـى فتـح آفـاق جديدة من الـفرص، وتحـفيز نمو الأعمـال، وإحداث أثر مستدام يـعود بالفـائدة علـى أصحـاب المصلحـة، من خلال ترسيـخ ثقافـة التميّز، واتخـاذ الـقرارات بالاعتمـاد علـى البيانـات، وتسريـع وتيرة التحول الرقمـي

كمـا يـلتزم الصندوق بتـعزيز الإشراف علـى معـايير الحوكمـة عبر تطبيق آليـة للتحـقق من أدوات الإفصـاح الذاتـي، بالاستنـاد علـى نهـج قـائم علـى تـقييم المخـاطر. ويسـهم هذا النهـج فـي تـعزيز الثقـة بآليـات الحوكمـة و إدارة المخـاطر والرقابـة لدى شركات محفظـة الصندوق، إلـى جـانب زيـادة مستوى الشـفافية فيمـا يتعـلق بمستويـات النضـج المؤسسـي. ومن خلال التحـقق من نتائـج التقييمـات الذاتيـة وتطبيق آليـات إشراف منظّمـة، سيتمكن الصندوق من الارتقـاء بإطـار الإشراف علـى الحوكمـة وتـعزيز فاعليـة الرقابـة، الأمر الذي يسـهم فـي دعم نجـاح واستدامـة الاستثمـارات علـى المدى الطويل

إنجازات عالمية للصندوق في مجالات الحوكمة والاستدامة وتعزيز المرونة

حـقق صندوق الاستثمـارات العامـة نسبـة التزام كاملـة بلـغت 100% علـى مؤشر الحوكمـة والاستدامـة والمرونة (GSR) الصـادر عن مؤسسـة Global SWF لعـام 2025م، ليحتل المرتبـة الأولـى بين صنـاديق الثروة السياديـة علـى مستوى الشرق الأوسط، والمرتبـة الأولـى بشكل مشترك علـى المستوى العالمـي، مـا يـعكس تطوراً مستمرًا لـلصندوق فـي مجـالات الحوكمـة والاستدامـة والمرونـة

وشـهد أداء الصندوق فـي المؤشر تحسنًـا مستمرًا من 28% عـام 2020م إلـى تحـقيق النسبـة الكاملـة عـام 2025م، حيث يشمل هذا التـقييم أكثر من 200 صندوق ثروة سيـادي وصنـاديق معاشـات تقاعديـة حكوميـة حول العـالم، ممـا يجسّد مدى توافق الصندوق مـع أعلـى معـايير الشـفافية والاستثمـار المسؤول والالتزام بالممارسـات البيئيـة والاجتماعيـة وحوكمـة الشركات.

3.3

الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة مسؤولية الإشراف الكامل على الصندوق من ناحية الإدارة والتشغيل وتحقيق أهدافه. ولتحقيق ذلك، يمنح المجلس جميع السلطات والصلاحيات اللازمة. كما تقع على عاتق المجلس مسؤولية اعتماد وإصدار اللوائح والسياسات الخاصة بالصندوق، بما في ذلك

01 استراتيجية الاستثمار والإشراف عليه

وضع سياسات الاستثمار وإجراءاته ومعدلات العائد المستهدفة. ويشمل ذلك آليات الموافقة على الاستثمارات ومراقبتها والتخارج منها

02 الإدارة المالية

تحديد معايير المحاسبة والموافقة على القروض وأدوات الدين والإشراف على إعداد ومراجعة البيانات المالية للصندوق

03 إدارة المخاطر

تطبيق إجراءات وأنظمة متينة لإدارة المخاطر.

04 الحوكمة والإدارة

وضع سياسات توزيع الأرباح والمسائل الضريبية وممثلي مجلس الإدارة وتفويض صلاحية التوقيع ووضع سياسات وإجراءات للالتزامات الضريبية.

05 الهيكل التنظيمي والميزانية

الموافقة على الهيكل التنظيمي للصندوق وتوزيع الوظائف والميزانيات السنوية والتقارير السنوية.

الإشراف

يتولى مجلس الإدارة برئاسة رئيس المجلس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظه الله- مسؤولية الإشراف على الاستراتيجيات طويلة المدى وسياسات الاستثمار وأداء صندوق الاستثمارات العامة.

إدارة استثمارات الصندوق

الحوكمة

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق نموذج الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة، حيث تم تشكيل خمس لجان على مستوى الإدارة التنفيذية تتولّى مهام مراجعة الأنشطة الاستراتيجية والتشغيلية وتقييم المقترحات الاستثمارية وغير الاستثمارية، قبل عرضها على مجلس الإدارة واللجان التابعة المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة

إدارة المحافظ الاستثمارية

يطبق الصندوق سياسات استثمارية متينة لإدارة محافظه الاستثمارية، تضمن اتباع أفضل الممارسات العالمية في قطاع الاستثمار، وذلك عبر تحديد هدف كل محفظة استثمارية، وتوفير تفاصيل عن فئات الأصول المعتمدة ومستهدفات التوزيع، ومعايير الأداء والمستوى المقبول للمخاطرة

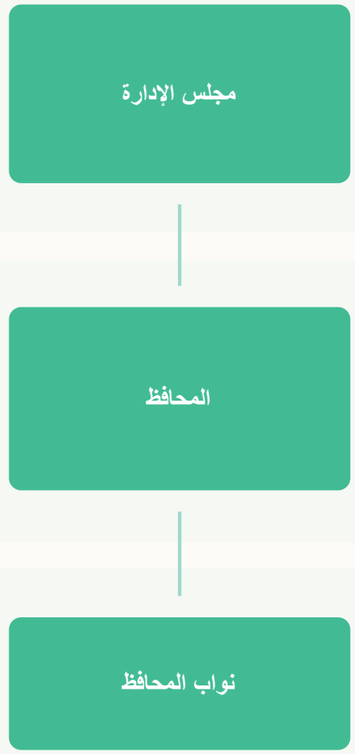

اللجنة الإدارية

تراقب سير تحقيق مستهدفات الاستراتيجية وتنفيذ خطة العمل والميزانية التشغيلية السنوية من منظور مؤسسي، وتتخذ اللجنة القرارات اللازمة ضمن إطار صلاحياتها، كما تصدر توصياتها بشأن الدراسات أو المقترحات غير الاستثمارية التي ترفع إلى مجلس الإدارة واللجان التابعة له

لجنة ترشيح ممثلي الصندوق في الشركات التابعة

تتولى اللجنة ترشيح ممثلين لصندوق الاستثمارات العامة في شركاته التابعة كما تراجع أداء الممثلين وتحرص على تطبيق ممارسات الحوكمة المناسبة للحفاظ على النزاهة والرقابة

لجنة المخاطر الإدارية

يرأس اللجنة نائب المحافظ. وتعمل اللجنة على رصد المخاطر والتحقق من مدى التزام صندوق الاستثمارات العامة بسياساته للمخاطر، كما تقترح تدابير لتخفيف المخاطر المحتملة وتقوم بتحديث القواعد الإرشادية الداخلية بما يتناسب مع أفضل الممارسات، إلى جانب رسم خطط استمرارية الأعمال لضمان عدم تأثر سيرها

لجنة الاستثمار الإدارية

يرأس اللجنة معالي المحافظ، حيث تُفوّض المهام لنائبي المحافظ، وذلك بسلطات محددة. تقوم اللجنة بمراجعة كافة العروض الاستثمارية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة واللجان التابعة له، كما تمارس صلاحيات الإدارة التنفيذية ذات العلاقة بالاستثمار والمفوضة لها من مجلس الإدارة

لجنة السيولة الإدارية

يرأس اللجنة نائب المحافظ ورئيس الإدارة العامة للاستثمارات الدولية. وترصد هذه اللجنة سيولة صندوق الاستثمارات العامة وتعمل على تطوير هيكل رأس المال، كما تحرص على بقائه ضمن المستويات المستهدفة وذلك للحفاظ على وتيرة الإنجاز المرجوة لأنشطة الصندوق، وتضمن اللجنة كذلك وضع خطط التمويل لتكون ضمن المستهدفات التي تطمح إليها

3.4

إدارة المخاطر والمرونة والانضباط

يعتمد صندوق الاستثمارات العامة نهجًا متكاملًا لإدارة المخاطر يشمل الحوكمة والرقابة والبنية التحتية، بما يسهم في حماية رأس المال ودعم الأهداف الاستراتيجية

ويمثل الإشراف على المخاطر مسؤولية مشتركة على مستوى الصندوق، ويتم تطبيقه من خلال نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. ويُنفذ الإشراف على المخاطر عبر دورة مستمرة تشمل تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها والحد من نتائجها ومراقبتها والتحكم بها

نموذج المخاطر

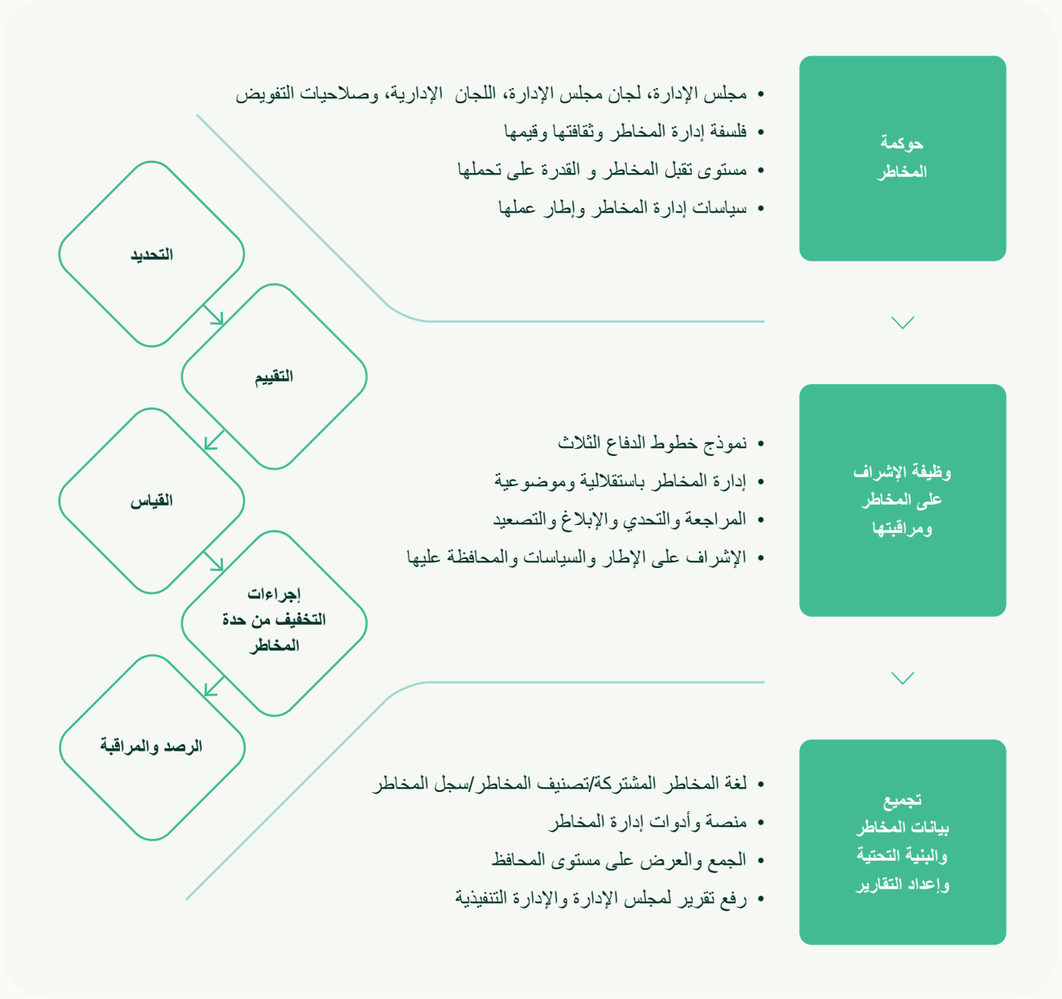

3.5

التميز المؤسسي والشفافية والاستمرارية

التميز التشغيلي

مع استمرار توسّع حجم الصندوق وتنوع استثماراته، تصبح المحافظة على التميّز التشغيلي ركيزة أساسية. ويواصل الصندوق تعزيز التنفيذ المنضبط للاستثمارات، ورفع كفاءة التكاليف، وتطوير المنظومة الرقابية، بما يضمن تحويل الأولويات الإستراتيجية إلى نتائج ملموسة. ويرتكز هذا التوجه على صلاحيات واضحة في اتخاذ القرارات، وسياسات حوكمة قوية، وآليات تخطيط ورقابة شاملة على مستوى المؤسسة

الشفافية والمشاركة

تعد الشفافية ركيزة أساسية للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. ومن هذا المبدأ، يواصل الصندوق التزامه الراسخ بالتواصل الشفاف والمستمر حول إستراتيجيته وأدائه وأثره من خلال التقارير الدورية والمشاركة الفاعلة. وتمتد الشفافية لتشمل عملية اتخاذ القرارات ومعايير تحديد القيمة

القدرات المؤسسية والاستمرارية

تسهم القدرات المؤسسية في تنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع، وبوجود معايير حوكمة الصندوق والإطار التنظيمي، مدعومًا بكوادر عالمية المستوى، تُحولُ الأولويات المؤسسية طويلة الأمد إلى خطة تنفيذ فعالة. ويوفر هذا النهج منصة مستقرة لعمليات اتخاذ القرارات، من خلال ترسيخ الإستراتيجية ضمن الأنظمة والعمليات، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للتكيّف مع المتغيرات

ملحق

شركة البحر الأحمر الدولية.. سياحة متجددة قابلة للتوسع

تحقيق القيمة من خلال المنظومات الاقتصادية

تُجسّد شركة «البحر الأحمر الدولية» نموذجًا على قدرة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في قطاع السياحة على تحقيق قيمة اقتصادية وبيئية مستدامة، بدلًا من الاكتفاء برفع الطاقة الاستيعابية. فقد تم تطوير الشركة كمنصة متكاملة تمتد عبر مجالات المنتجعات والبنية التحتية والنقل والرعاية الصحية والخدمات، كما قامت الشركة ببناء نموذج تشغيلي مصمم لتقديم أداء وفق أعلى المعايير على مدى عقود، وليس تقديم مشروع منفرد

ومع افتتاح أربعة عشر منتجع في وجهة البحر الأحمر، انتقلت الوجهة من مرحلة الإنشاء إلى تشغيل الأصول، مع توقعات بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نحو 33 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م

وتتميز البحر الأحمر الدولية بدمج الممارسات البيئية المتجددة في صميم أعمالها. إذ تعمل الوجهة بالكامل على الطاقة المتجددة، مدعومةً بـ 760 ألف لوح شمسي ومنشأة بطاريات مستقلة عن الشبكة بطاقة 1,200 ميغاواط ساعة. كما تدير الشركة أكبر مشتل متخصص في نباتات التشجير الحضري في المنطقة، وتقود برامج إعادة تأهيل الشعاب المرجانية، وتعد أول شركة سعودية تحصل على شهادة الأيزو 37000 في مجال الحوكمة

تُثبت شركة «البحر الأحمر الدولية» أن الاستدامة والأداء التجاري يمكن أن يعزز كل منهما الآخر على نطاق واسع. حيث حققت الشركة نسبة محتوى محلي بلغت 56%، وأسندت عقوداً بقيمة 2.6 مليار ريال سعودي إلى شركات سعودية في عام 2024م، كما تستهدف الشركة توفير أكثر من 170 ألف وظيفة بحلول عام 2030

مجموعة سافي للألعاب الإلكترونية، بناء أُسس اقتصاد المعرفة

تنمية رأس المال وتعظيم عوائده

تُجسّد مجموعة سافي للألعاب الإلكترونية نموذجًا على قدرة صندوق الاستثمارات العامة في ترسيخ المكانة الريادية للمملكة على مستوى العالم في قطاع المعرفة. فمنذ تأسيسها عام 2021، نجحت سافي في بناء واحدة من أبرز المحافظ الاستثمارية في قطاعي الألعاب والرياضات الإلكترونية على مستوى العالم، ويتصدرها الاستحواذ على شركة سكوبلي بقيمة تجاوزت 18 مليار ريال، التي تُعد اليوم ثامن أكبر ناشر للألعاب في العالم، والشركة الأولى في مجال ألعاب الجوّال في أمريكا

وتجاوزت إيرادات لعبة MONOPOLY GO! الصادرة عن سكوبلي حاجز 18 مليار ريال في عام 2025، محققةً هذا الإنجاز في وقت أقصر من أي لعبة جوّال في التاريخ

وإلى جانب حضورها العالمي الواسع، استثمرت سافي بشكل مدروس في تطوير الكفاءات الوطنية. إذ يضم استوديو Steer واستوديو Mirai التابعان للشركة في الرياض نحو 170 موظفًا بدوام كامل، فيما تتجاوز نسبة السعوديين في كوادر Mirai 91%. ومن خلال شركة EFG الرائدة عالميًا في مجال الرياضة الإلكترونية، وحصة بنسبة 30% في Hero Esports، تسيطر سافي على ما يقارب 50% من حصة سوق الرياضات الإلكترونية عالميًا، وتقوم بتنظيم كأس العالم للرياضات الإلكترونية، الذي استقطب 350 مليون ساعة مشاهدة في عام 2025م

تعكس هذه النتائج نموذجًا يجمع بين التوسع عبر الاستحواذات العالمية وبناء القدرات المحلية، بما يدعم مستهدف الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية المتمثل في رفع مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي المحلي إلى 50 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م، ويُرسّخ مكانة المملكة ضمن أفضل ثلاثة أسواق عالمية في قطاعي الألعاب والرياضات الإلكترونية

الدرعية، تحويل الإرث إلى قيمة مستدامة للأجيال القادمة

الاستثمار لتحقيق قيمة طويلة المدى

تمثل الدرعية استثماراً حضرياً واسع النطاق يهدف لتحقيق عوائد مستدامة وطويلة المدى. وتعمل شركة الدرعية على تطوير وجهة متكاملة متعددة الاستخدامات تضم الثقافة والضيافة والبنية التحتية والمجتمعات السكنية وقطاعي التجزئة والمكاتب. ومن المتوقع أن تستقطب أكثر من 25 مليون زيارة سنوياً، وتوفر أكثر من 125 ألف وظيفة مباشرة، وتحتضن أكثر من 34 ألف نسمة بحلول عام 2030.

ويمثل المشروع استثماراً طويل المدى في الثقافة والضيافة والبنية التحتية والحياة الحضرية، بما يشمل الوحدات السكنية وقطاعي التجزئة والمكاتب التجارية، بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل

كما يجري تطوير الدرعية كوجهة تتمحور حول الإنسان، تجمع بين الحياة المجتمعية والمحافظة على البيئة وتنمية القدرات المحلية. ويضم المخطط الرئيس أصولاً ثقافية ومؤسسات تعليمية ومرافق صحية ومعالم أيقونية ومتنزهات عامة، بما يسهم في بناء مجتمع حيوي ومستدام، ويدعم المشاركة في سوق العمل وتنمية المهارات

ويجعل هذا المزيج من الإرث الثقافي والتخطيط العمراني والبنية التحتية المجتمعية الدرعية نموذجاً بارزاً لتطوير الوجهات بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة للأجيال القادمة.

دور «أكوا» في تحويل استثمار الطاقة النظيفة إلى منصة قابلة للتوسع

تحقيق القيمة المتكاملة في قطاع الطاقة النظيفة

ساهم صندوق الاستثمارات العامة من خلال استثماره في شركة «أكوا» في إعادة تشكيل مشهد الاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة، إذ نمت وتطورت لتصبح منصة استثمارية متكاملة بدلًا من مجموعة من الأصول المنفردة. وتغطي محفظة أعمال «أكوا» مجالات متعددة، منها توليد الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية، والاتفاقيات طويلة المدى، مما يعزز توسع حجم الاستثمارات ويضمن التنفيذ عبر سلاسل القيمة الخاصة بالطاقة النظيفة

يساعد هذا النموذج على توجيه استثمار رأس المال نحو تبني التقنيات الحديثة وتوطينها، مع التركيز على تطوير القدرات الصناعية، مما يسهم في تقوية سلاسل الإمداد المحلية وتعزيز المهارات والخبرات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم في تقليل المخاطر طويلة الأمد المتعلقة بالقدرات التشغيلية والتنفيذية. وبذلك، يمكن للاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة أن تحقق قيمة اقتصادية وصناعية مستدامة على المدى الطويل، مع دعم الأهداف الإستراتيجية للتحول في مجال الطاقة داخل المملكة

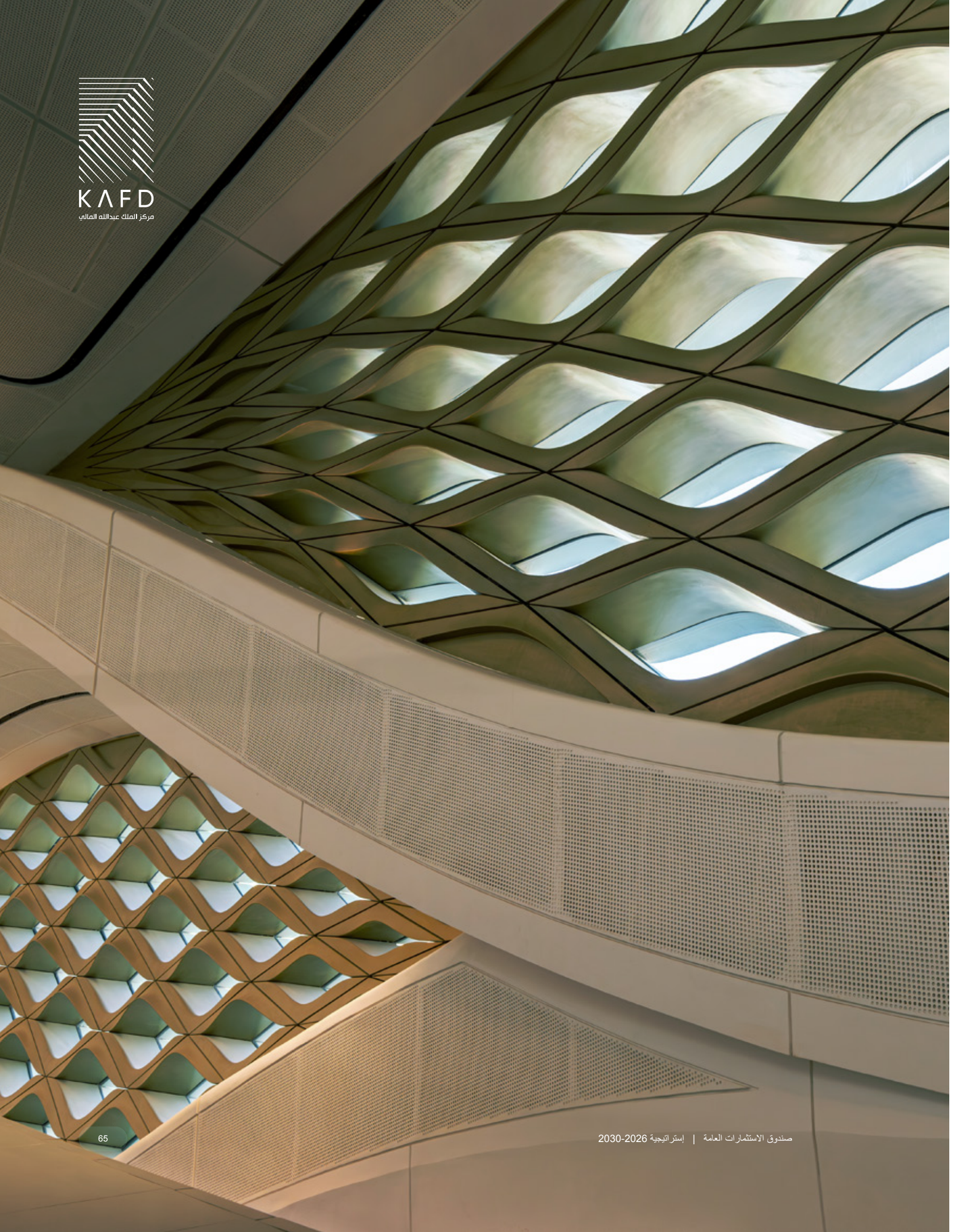

مركز الملك عبدالله المالي (كافد): تعزيز القدرات التشغيلية لتحسين الأداء على المدى الطويل

التميز المؤسسي

يمثل كافد مثـالًا بـارزًا علـى التحول النوعـي فـي أصول الصندوق من خلال تـأسيس مشـاريع تشـغيلية مستدامـة ورائدة. يُدار المركز وفقًـا لمعـايير عالميـة تشمل مجـالات الحوكمـة، وإدارة الأصول، وتشـغيل البنيـة التحتيـة، مـع التركيز علـى مؤشرات أداء تـعزز الكفـاءة، والموثوقيـة، وتجربـة المستـأجرين، بـعيدًا عن الاعتمـاد علـى مفـهوم تسـليم الأصول فـقط

اعتمد كافد منظومـات تشـغيل حديثـة تتضمن إدارة المبانـي المدعومـة بتقنيـات الذكاء الاصطناعـي، واستخدام تقنيـة التوأم الرقمـي، والتنبؤ بالأعطـال، ممـا يسـهم فـي تـعزيز الكفـاءة التشـغيلية والمرونـة علـى المدى الطويل. إلـى جـانب ذلك، ركز علـى دعم المحتوى المحلـي وبنـاء شراكات إستراتيجيـة مـع الجامعـات والجهـات المهنيـة، الأمر الذي سـاهم فـي تنميـة الـقدرات الوطنيـة فـي مجـالات مثل التمويل والعقـارات والإدارة الحضريـة. يـعكس هذا النموذج التشـغيلي الإمكانـات العاليـة للأصول الناضجـة، حيث يـقدم أداءً مستدامًـا ومصداقيـة مؤسسيـة ويوفر قيمـة طويلـة الأمد تتجـاوز مرحلـة البنـاء الأولـى

ومن الأمثلة على الأداء التشغيلي طويل المدى لكافد:

- حصـول كافـد علـى شـهادة ModeScore Communities Platinum، ليصبـح أول مركـز مالـي فـي العالـم يحصـل علـى هـذه الشـهادة.
- تصنيـف كافـد كأكبـر مشـروع متعـدد الاسـتخدامات فـي العالـم حاصـل علـى شـهادة LEED Neighborhood Development (LEED-ND) Stage 2 Platinum.
- استضافة كافد لـ 20 مقراً إقليمياً للشركات (RHQs)

المصطلحات والتعريفات

الأصول تحت الإدارة

القيمة الإجمالية للأصول التي يديرها صندوق الاستثمارات العامة ضمن محفظته الاستثمارية. وفي سياق هذه الوثيقة، يُستخدم مصطلح الأصول تحت الإدارة كمؤشر أساسي لقياس حجم ونطاق عمليات الصندوق

الانضباط في رأس المال

المبادئ والأطر التي توجه آليات توزيع رأس المال وتوظيفه وإدارته وإعادة تدويره ضمن المحفظة الاستثمارية لدعم الاستدامة وتعزيز المرونة وتحقيق القيمة على المدى الطويل

جذب رؤوس الأموال

جذب واستقطاب رؤوس الأموال من الأطراف الاستثمارية والقطاع الخاص بالتوازي مع استثمارات الصندوق، عبر تطوير المنصات وإبرام الشراكات وتطوير المنظومة الاقتصادية، بهدف دعم التوسع في نطاق المشاريع وتقليل الاعتماد على رأس المال العام بمرور الوقت

المنظومات الاقتصادية

منظومات اقتصادية متكاملة تجمع بين الاستثمارات في مختلف القطاعات، وسلاسل القيمة، والبنية التحتية، والقدرات، والتنسيق بين السياسات العامة. وفي إطار إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة، تعمل المنظومات الاقتصادية كمنصات تهدف إلى تنسيق عملية تحقيق القيمة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وليست كتجمعات لأصول فردية

تطور المنظومة الاقتصادية

المدى الذي تبلغ فيه المنظومة مستويات الحجم والتكامل والقدرة والجاهزية التشغيلية اللازمة لدعم النمو المستدام وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو

التنويع الاقتصادي

توسيع النشاط الاقتصادي غير النفطي وتعزيزه ضمن مختلف القطاعات وسلاسل القيمة، مما يسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل ويقلل من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية

التميز المؤسسي

منظومة متكاملة تشمل النموذج التشغيلي والحوكمة والثقافة التنظيمية والأنظمة والقدرات التي تُمكّن صندوق الاستثمارات العامة من تنفيذ مهامه بكفاءة، وإدارة العمليات المعقدة بفاعلية، وتحقيق نتائج مستدامة على نطاق واسع

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

النشاط الاقتصادي الناتج عن القطاعات غير المرتبطة بالنفط. ويُستخدم هذا المصطلح في الوثيقة كمؤشر رئيسي لقياس مستوى التنويع والأثر الاقتصادي الذي تحدثه استثمارات الصندوق

تعظيم أصول المحفظة

الإدارة النشطة للأصول ضمن المحفظة لتعزيز الأداء، وإدارة المخاطر، وتحقيق القيمة، وضمان توافق الاستثمارات مع الأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد للصندوق

مشاركة القطاع الخاص

مشاركة الشركات الخاصة والمستثمرين والمشغلين في تمويل وتطوير وتشغيل وتوسيع الأنشطة ضمن المنظومات والمنصات التي أطلقها صندوق الاستثمارات العامة

مبادئ سانتياغو

مجموعة من المبادئ والممارسات المتعارف عليها عالميًا لتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة والإدارة الحكيمة للمخاطر في صناديق الثروة السيادية، وتراعي مهام كل صندوق وأهدافه الوطنية

المرحلة الإستراتيجية (2026-2030)

الفترة الممتدة لخمس سنوات التي تغطيها هذه الإستراتيجية، والتي يركز خلالها الصندوق على دمج منصاته الاستثمارية، وتعزيز التكامل والأداء، لضمان جاهزية الأصول والمنظومات الاقتصادية للتوسع والنمو المستدام في العقد القادم

تحقيق القيمة

عملية تحويل النشاط الاستثماري إلى نتائج مالية واقتصادية وإستراتيجية مستدامة من خلال الاستثمار أو التكامل أو إدارة الأداء أو التخارج الإستراتيجي أو إعادة توظيف رأس المال

جميع الحقوق محفوظة لصندوق الاستثمارات العامة 2026 ©